



القرار ١٢٩٧ (٢٠٠٠)
الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤١٤٢ المعقودة يوم ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ و ١٢٢٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و ١٢٢٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩،

وإذ أصيب بقلق بالغ بسبب اندلاع القتال مجددا بين إثيوبيا وإريتريا،

وإذ يؤكد ضرورة توصل الطرفين إلى حل سلمي للنزاع،

وإذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة إثيوبيا وإريتريا واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية،

وإذ يعرب عن تأييده القوي للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع،

وإذ يرحب بالجهود التي بذلتها البعثة التي أوفدها إلى المنطقة وبتقريرها المؤرخ ١١ أيار/مايو (S/2000/413)،

واقتراعا منه بضرورة بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية فورا،

وإذ يلاحظ مع القلق أنه تترتب على تجدد القتال آثار إنسانية خطيرة بالنسبة للسكان المدنيين في البلدين،

وإذ يؤكد على أن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا تشكل تهديدا للسلم والأمن،

وإذ يؤكد أيضا أن تجدد الأعمال العدائية يشكل تهديدا أكبر لاستقرار تلك المنطقة دون الإقليمية وأمنها وتنميتها الاقتصادية،

- ١ - **يدين بقوة** تجدد القتال بين إثيوبيا وإريتريا؛
- ٢ - **يطلب** الطرفين معا بوقف كل العمل العسكري، والامتناع عن أي استخدام للقوة، مرة أخرى؛
- ٣ - **يطلب** القيام، في أقرب وقت ممكن وبدون شروط مسبقة، بعقد محادثات موضوعية للسلام، تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية، على أساس الاتفاق الإطاري وطرائقه والأعمال التي اضطلعت بها منظمة الوحدة الأفريقية، كما هو مسجل في البيان الصادر عن رئيسها الحالي والمؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠؛
- ٤ - **يقرر** أن يجتمع مرة أخرى في غضون ٧٢ ساعة من اعتماد هذا القرار لاتخاذ خطوات فورية لضمان الامتثال لهذا القرار في حالة استمرار الأعمال العدائية؛
- ٥ - **يؤكد** من جديد دعمه الكامل لمواصلة الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، والجزائر الرئيسة الحالية لها، والأطراف الأخرى المهتمة للتوصل إلى تسوية للنزاع؛
- ٦ - **يؤيد** الاتفاق الإطاري وطرائق تنفيذه باعتبارهما أساسا للحل السلمي للنزاع بين الطرفين؛
- ٧ - **يؤيد أيضا** البلاغ الذي أصدره الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/394)، الذي يسجل الإنجازات المتحققة في المفاوضات التي تزعمت منظمة الوحدة الأفريقية إجرائها حتى الآن، ومن بينها نقاط التلاقي التي تم التوصل إليها بين الطرفين؛
- ٨ - **يطلب** إلى الطرفين كفالة سلامة السكان المدنيين والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛
- ٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقيي المجلس على علم كامل بصفة دورية بالحالة؛
- ١٠ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.